Zagazig J. Agric. Res., Vol. 45 No. (3) 2018 1129-1144

Agricultural Economics and Social Science

http:/www.journals.zu.edu.eg/journalDisplay.aspx?JournalId=1&queryType=Master

تحليل السياسات السعرية لمحصنلي الطماطم والبصل باستخدام نماذج الحماية ومصفنفة تحليل السياسات الزراعية

شنقي عبد الخالق إمام - هديل طاهر محمد حسانين*

قسم الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة – جامعة الزقازيق – مصر

Received:14/3 /2018 ; Accepted: 11/04/2018

الملخص: اتجهت السياسات الزراعية في السنوات الأخيرة إلى إحداث بعض التغيرات الهيكلية لتعظيم العائد الاقتصادي في ظل الإمكانيات الفنية المتاحة والتحديات الاقتصادية والمحلية والعالمية، ويتنفق تحقيق ذلك علي تقارب الأسعار المحلية والعالمية سناء للإنتاج أو لمستلزمات الإنتاج، لذلك استهدف البحث دراسة أثر السياسة الزراعية علي إنتاج أهم محاصيل الخضر (البصل والطماطم) وذلك من خلال تقدير مقاييس أو معاملات للتعرف علي جنهر السياسة التي تتبعها الدولة للمحاصيل المختارة سناء كانت سياسة حماية أو سياسة فرض ضرائب مباشرة أو غير مباشرة بهدف تنمية إنتاج وتصدير هذين المحصنلين، ومساعدة واضعي السياسات التصديرية في إمكانية زيادة حجم الصادرات الزراعية، واعتمد تحليل اليانات علي إسلنب التحليل النصفي والكمي بإستخدام المتنسطات ومعادلات الإتجاه الزمني، بالإضافة إلي تقدير مصفنفة تحليل السياسات السعرية وذلك خلال الفترة (2007 -2014) والتي تم تقسيمها إلى فترة أولى (2007-2010) وفترة ثانية (2011-2014) وذلك لمتابعة ما حدث من تغيرات في السيلسات الزراعية وأثرها علي المحصنلين منضنع الدراسة قبل وبعد ثنرة 25 يناير، ومن أهم النتائج التي تم التنصل إليها: إن معامل الحماية الإسمي لمحصنل البصل خلال الفترة الأولى قد بلغ 0.40، بينما بلغ في الفترة الثانية حنالي 0.26 مما ينضح عدم وجند سياسة إنتاجية عادلة خلال هاتين الفترتين وبالتالي تحمل المنتجين ضرائب ضمنية تقدر بحنالي 0.6 و 0.74 خلال الفترتين الأولي والثانية على التنالي نتيجة عدم حصنلهم علي الأسعار العادلة لإنتاجهم، أوضحت نتائج القياس لقيمة معامل الحماية الفعال لمحصنل البصل والتي تقل عن النإحد الصحيح والتي بلغت خلال الفترة الأولى (2007-2010) حنالي 0.38 بينما بلغ قيمة هذا المعامل خلال الفترة الثانية (2011-2014) حنالي 0.24، مما يشير إلي وجند ضرائب ضمنية علي منتجي هذا المحصنل، كما تبين أن قيمة معامل تكلفة المنارد المحلية لمحصنل البصل خلال الفترة الأولي (2007-2010) قد بلغت حنالي 0.08، بينما بلغت حنالي 0.05 خلال الفترة الثانية (2011 -2014) وهن ما يعنى أن تكلفة العنصر المحلى أقل من المنافع الاجتماعية الناجمة عن المنارد المحلية، أما بالنسبة لمحصنل الطماطم تبين أن معامل الحماية الإسمي خلال الفترة الأولي قد بلغ 0.46، بينما بلغ في الفترة الثانية حنالي 0.7 مما ينضح عدم وجند سياسة إنتاجية عادلة خلال هاتين الفترتين نظرا لإنخفاض قيمة هذا المعامل عن النإحد الصحيح، أو بمعني آخر إنخفاض أسعار الطماطم المحلية عن مثيلتها العالمية وبالتالي تحمل المنتجين ضرائب ضمنية تقدر بحنالي 0.54 و 0.3 خلال الفترتين الأولي والثانية علي التنالي نتيجة عدم حصنلهم علي الاسعار العادلة لإنتاجهم، وأوضحت نتائج القياس لقيمة معامل الحماية الفعال والتي تقل عن النإحد الصحيح والتي بلغت خلال الفترة الأولي (2007-2010) حنالي 0.45 بينما بلغ قيمة هذا المعامل خلال الفترة الثانية (2011-2014) حنالي 0.7، مما يشير إلي وجند ضرائب ضمنية علي منتجي هذا المحصنل، كما تبين من نتائج القياس المنضحة معامل تكفة المنارد المحلية لمحصنل الطماطم خلال الفترة الاولي (2007-2010) قد بلغت حنالي 0.03 ، بينما بلغت حنالي 0.03 خلال الفترة الثانية (2011 -2014) وهن ما يعنى أن تكلفة العنصر المحلى أقل من المنافع الاجتماعية الناجمة عن المنارد المحلية.

الكلمات الإسترشادية: مصفنفة تحليل السياسة ، نماذج الحماية ، تكلفة المنارد المحلية ، الارباح الخاصة ، الارباح الاجتماعية.

المقدمة والمشكلة البحثية

يعتبر القطاع الزراعي من أهم ركائز البنيان الاقتصادي القنمي، حيث يقع علي عاتقه تنفير الاحتياجات الغذائية والكسائية والتصنيعية للمجتمع، بالإضافة إلى مساهمته في التنمية الاقتصادية عن طريق زيادة الناتج القنمي من خلال تقليل النادرات وزيادة الصادرات، وبما أن الإنتاج الزراعي يتأثر كغيره من الأنشطة الاقتصادية بمدي نجاح وسلامة السياسات الزراعية التي تنتهجها الدولة فيجب أن تتكامل السياسات السعرية الزراعية مع السياسات الاقتصادية والقطاعية الأخرى (**جادو، 2017**)، لذلك اشتملت سياسات الإصلاح الاقتصادي لقطاع الزراعة علي إجراء تعديلات

* **Corresponding author: Tel. :** +201280272141
E-mail address: hadil.taher@gmail.com

في السياسة الزراعية المتعلقة بالأسعار سنداء أسعار الحاصلات الزراعية المنتجة أو أسعار عناصر الإنتاج الداخلة في إنتاجها علي حد سنداء، لذلك تم تناول كل من محصنلي البصل والطماطم باعتبارهما من أهم محاصيل الخضر في مصر،وللنقنف علي ملامح السياسة السعرية الزراعية لهذين المحصنلين فقد تم حساب مصفنفة تحليل السياسات وذلك من خلال حساب معاملات الحماية الإسمية والفعالة ومن ثم التعرف علي السياسة المتبعة من قبل الدولة سنداء كانت سياسة حماية او فرض ضرائب مباشرة أو غير مباشرة علي منتجي تلك المحاصيل، وكذلك حساب معامل تكلفة المنارد المحلية للنقنف علي الميزة النسبية لإنتاج هذين المحصنلين.

مشكلة البحث

نظرا للتغيرات المستمرة في السياسات الزراعية المصرية التي تم اتخاذها في الفترات السابقة والتي لم تأخذ في اعتبارها التحنلات العالمية في الإنتاج والتجارة والتي أدت إلى حدوث العديد من التشنهات في الأسناق، تتعلق بأسباب ترتبط بالسياسات الاقتصادية المطبقة في الدولة الأمر الذي ترتب عليه حدوث إختلالات سعريه بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية متمثلة في أسعار الحدود لبنند التكاليف والعائد وإنعكاس ذلك في ضخامة العبء الضريبي الذي يتحمله المنتجنن وبالتالي تأثر دخنل المزارعين من زراعة تلك المحاصيل، لذلك تتلخص المشكلة في ان الآثار الناتجة عن التغير في العنامل المكننة لأربحية المحاصيل المدروسة نتيجة للتغير في السياسات الاقتصادية المطبقة في السننات الاخيرة والتي أحدثت بعض التغيرات الهيكلية لم تحقق تعظيم للعائد الاقتصادي في ظل الإمكانيات الفنية والمحددات الإقتصادية المحلية والمتغيرات العالمية.

الهدف من البحث

يستهدف هذا البحث دراسة أثر السياسة الزراعية على إنتاج أهم محاصيل الخضر (البصل والطماطم) وذلك من خلال تقدير مقاييس او معاملات التعرف علي جنهر السياسة التي تتبعها الدولة للمحاصيل المختارة سنداء كانت سياسة حماية أو سياسة فرض ضرائب مباشرة او غير مباشرة بهدف تنمية إنتاج وتصدير هذين المحصنلين، ومساعدة واضعي السياسات التصديرية في إمكانية زيادة حجم الصادرات الزراعية.

مصادر البيانات والطريقة البحثية

اعتمد تحليل البيانات علي أسلنب التحليل النصفي والكمي باستخدام لمتنسطات ومعدلات النمن، بالإضافة إلى تقدير مصفنفة تحليل السياسات السعرية، وتم الحصنل علي البيانات من النشرات التي تصدرها وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي متمثلة في قطاع الشئنن الاقتصادية، كما تم الحصنل علي بعض البيانات من نشرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وصندوق النقد الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة، بالإضافة إلى بعض المراجع والأبحاث العلمية.

التطنر الزمني لكل من كمية وقيمة الصادرات وسعر التصدير وكمية الإنتاج لمحصنل البصل

تشير البيانات بجدول 1 إلى أن كمية صادرات مصر بالألف طن من البصل تذبذبت بين حد ادني بلغ 103.321 ألف طن عام 2008 وحد أقصى بلغ 490.922 ألف طن عام 2011وبمتنسط سنني قدر بنحن 310.932 ألف طن سننيا خلال الفترة (2007-2014)، وفي الفترة الأولى (2007-2010)بلغ المتنسط السنني نحن 236.89 ألف طننبينما قدر المتنسط السنني للفترة الثانية (2011-2014) بنحن 384.98 ألف طن، ويتضح أيضا من جدول 1 أنه علي الرغم منتزايد معدل النمن السنني العام لكمية صادرات البصل بالألف طن خلال الفترة 2007-2014 بنحن 8.97%، وتزايد معدل النمن السنني في الفترة الأولى (2007-2010) بنحن 19.32% ، بينما تناقص معدل النمن السنني خلال الفترة الثانية (2011-2014) بنحن 4.99%.

أما بالنسبة لقيمة الصادرات بالملينن دولار خلال الفترة (2007-2014)، فقد بلغت حدها الأدنى الذي قدر بنحن 36.09 ملينن دولار في عام 2007 بينما بلغت حدها الأقصى في عام 2014 بنحن 247.52 ملينن دولار، وبمتنسط سنني قدره 154.95 ملينن دولار، وفي الفترة الأولي (2007-2010) بلغالمتنسط السنني نحن 104.15ملينن دولار، بينما قدر المتنسط السنني للفترة الثانية (2011-2014) بنحن 205.74 ملينن دولار، مما يشير الي زيادة المتنسط السنني للفترة الثانية عن الفترة الأولي كذلك يتضح من جدول 1تزايد معدل النمن السنني العام لقيمة صادرات البصل بالملينن دولار خلال الفترة (2007-2014) بنحن 27.21%، كذلك تزايد معدل النمن السنوى في الفترة الأولى (2007-2010) بنحن 47.41%، أيضا تزايد معدل النمن السنني خلال الفترة الثانية (2011-2014) بنحن 3.51%، ويرجع ارتفاع قيمة صادرات البصل إلي زيادة كل من كمية الصادرات خاصة في الفترة الأولي والي ارتفاع أسعار تصدير البصل والتي ارتفعت في الفترة الثانية عن الفترة الأولي حيث بلغ متنسط سعر التصدير في الفترة الأولى 429 دولار/طن بينما بلغ متنسط سعر التصدير في الفترة الثانية 560.5 دولار/طن، كذلك تزايد معدل النمن السنني في الفترة الأولى (2007-2010) بنحن 23.62%، أيضا تزايد معدل النمن السنني خلال الفترة الثانية (2011-2014) بنحن 12.21%.

جدول 1. تطور كمية وقيمة الصادرات وسعر التصدير، وكمية انتاج كلا من محصولي البصل والطماطم خلال الفترة (2014-2007)

السنوات	الطماطم				البصل			
	قيمة الصادرات (مليون دولار)	كمية الصادرات (ألف طن)	السعر (دولار/ طن)	الإنتاج (مليون طن)	قيمة الصادرات (مليون دولار)	كمية الصادرات (ألف طن)	السعر (دولار/ طن)	الإنتاج (مليون طن)
2007	4.08	19.89	204.97	8.64	36.09	201.24	179	1.48
2008	4.57	3.17	1439.16	9.21	41.56	103.32	402	1.94
2009	19.89	23.87	833.24	10.28	168.56	235.15	717	2.12
2010	6.71	5.71	1177.54	8.55	170.39	407.84	418	2.21
متوسط الفترة الاولي	8.81	13.16	913.73	9.17	104.15	236.89	429	1.94
معدل نمو الفترة الاولي	13.27%	-26.83%	54.82%	-0.27%	47.41%	19.32%	23.62%	10.41%
2011	19.09	62.25	306.79	8.11	215.62	490.92	439	2.3
2012	28.74	23.55	1220.22	8.63	157.29	319.25	493	2.02
2013	60.53	74.81	809.24	8.29	202.55	329.74	614	1.09
2014	44.91	56.71	1158.71	8.29	247.52	400.01	696	2.51
متوسط الفترة الثانية	38.32	54.32	873.74	8.33	205.74	384.98	560.5	1.98
معدل نمو الفترة الثانية	23.86%	-2.29%	39.41%	0.56%	3.51%	-4.99%	12.21%	2.11%
المتوسط العام	23.56	33.74	893.73	8.75	154.95	310.93	494.75	1.96
معدل النمو العام	34.99%	14.00%	24.18%	-0.52%	27.21%	8.97%	18.50%	6.75%

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات منظمة الأغذية والزراعة Food and Agriculture Organization

التطور الزمني لكل من كمية وقيمة الصادرات وسعر التصدير وكمية الإنتاج لمحصول الطماطم

تشير البيانات بجدول 1 إلى أن كمية صادرات مصر بالألف طن من الطماطم تذبذبت بين حد أدني بلغ 3.17 ألف طن عام 2008 وحد أقصي بلغ 74.801 ألف طن عام 2013وبمتوسط سنوي قدر بنحو 33.75 ألف طن سنويا خلال الفترة (2007-2014)، وفي الفترة الأولي (2007-2010)بلغ المتوسط السنوي نحو 13.16 ألف طنبينما قدر المتوسط السنوي للفترة الثانية (2011-2014) بنحو 54.32 ألف طن، مما ينضح زيادة المتوسط السنوي للفترة الثانية عن الفترة الأولي، ويتضح أيضا من جدول 1تزايد معدل النمو السنوي العام لكمية صادرات الطماطم بالألف طن خلال الفترة (2007-2014) بنحو 14%،ولكن تناقص معدل النمو السنوي في الفترة الأولي (2007-2010) بنحو 26.83%، أيضا تناقص معدل النمو السنوي خلال الفترة الثانية (2011-2014)بنحو 2.29%.

أما بالنسبة لقيمة الصادرات بالملين دولار خلال الفترة (2007-2014)، فقد بلغت حدها الأدنى الذي قدر بنحو 4.08 مليون دولار في عام 2007 بينما بلغت حدها الأقصى في عام 2013 بنحو 60.53 مليون دولار، وبمتوسط سنوي قدره 23.56 مليون دولار، وفي الفترة الأولى (2007-2010)بلغ المتوسط السنوي نحو 8.81 مليون دولار،بينما قدر المتوسط السنوي للفترة الثانية (2011-2014) بنحو 38.32 مليون دولار، مما يدل علي زيادةالمتوسط السنوي للفترة الثانية عن الفترة الأولي، كذلك يتضح من جدول 1تزايد معدل النمو السنوي العام لقيمة صادرات الطماطم بالملين دولار خلال الفترة (2007-2014) بنحو 34.99%، كذلك تزايد معدل النمو السنوي في الفترة الأولى (2007-2010) إلى نحو 13.27% ، كما يتضح أن أسعار تصدير الطماطم تذبذبت بين حد أدني بلغ 204.97 دولار/طن عام 2007 وحد أقصى بلغ 1439.16 دولار/طن عام 2008 وبمتوسط سنوي قدر بنحو 893.73 دولار/طن سنويا خلال الفترة

(2007-2014)، وفي الفترة الأولى (2007-2010) بلغ المتوسط السنوي نحو 913.73 دولار/طن بينما قدر المتوسط السنوي للفترة الثانية (2011-2014) بنحو 873.74 دولار/طن، مما يوضح زيادة المتوسط السنوي للفترة الأولي عن الفترة الثانية، ويتضح أيضًا من جدول [تزايد معدل النمن السنوي العام لأسعار تصدير الطماطم بالدولار/ طن خلال الفترة 2007-2014 بنحو 24.18%، كما تزايدمعدل النمن السنوي في الفترة الأولي (2007-2010) بنحو 54.82%، أيضا تزايدمعدل النمن السنوي خلال الفترة الثانية (2011-2014) بنحو 39.41%.

وبالنسبة لكمية الإنتاج بالمليون طن، فقد بلغت حدها الأدنى الذي قدر بنحو 8.11 مليون طن في عام 2011 بينما بلغت حدها الأقصى في عام 2009 بنحو 10.28 مليون طن ، وبمتوسط سنوي قدره 8.75 مليون طن، وفي الفترة الأولي (2007-2010)بلغ المتوسط السنوي نحو 9.17مليون طن، بينما قدر المتوسط السنوي للفترة الثانية (2011-2014) بنحو 8.33 مليون طن، مما يشير إلى زيادةالمتوسط السنوي للفترة الأولي عن الفترة الثانية. أيضًا يشير جدول 1 إلى انخفاض معدل النمن السنوي العام لكمية إنتاج الطماطم بالمليون طن خلال الفترة (2007-2014) بنحو 0.52%،كذلك انخفض معدل النمن السنوي في الفترة الأولي (2007-2010) إلى نحو 0.27%، بينما تزايد معدل النمن السنوي خلال الفترة الثانية (2011-2014) إلى نحو0.56%.

الإطار التحليلي

هيكل مصفوفة تحليل السياسة

هي تعتبر من الأدوات والأساليب الحديثة (**Eric and Scott, 1989**) المستخدمة في تحليل السياسات الزراعية، وتعرف على أنها إطار متناسق لتحليل تشوهات الأسواق وسياسات التدخل بما يساعد علي قياس التأثيرات الناتجة عن سياسة تدخل الدولة وتأثيره على كل من المنتج والمستهلك والمجتمع ككل، كما تعتبر أداه فعالة لقياس مدي التعارض والتوافق بين أهداف السياسة الزراعية ووسائل تنفيذها بالقدر الذي يعكس أرباح وخسائر المنتج ومنفعة المستهلك، كما تعطي مصفوفة تحليل السياسات الزراعية مؤشرات اقتصادية تحليلية لأهميتها فيما يتعلق بأثر سياسة زراعية أو نمط إنتاجي سائد على عوائد وتكاليف الإنتاج الزراعي علي ثلاثة مستويات **(خضر، 2003)**:

1- مستوى السلعة الزراعية المنتجة ذاتها لدراسة الميزة النسبية لإنتاجها بالمقارنة بسلع زراعية أخرى تنتج محليا.

2- مستوي المزرعة ذاتها، وذلك بدراسة تلك السياسة المتبعة أو النمط التكنولوجي السائد علي التجارة الداخلية والخارجية للمدخلات والمخرجات.

3- مستوى الإقتصاد القومي الشامل ومدي نجاح أو فشل تلك السياسة أو النمط الإنتاجي أو الاقتصادي المتبع في علاج مشاكل الاقتصاد القومي.

وعليه فان حساب مصفوفة تحليل السياسات الزراعية يستدعي دراسة مكوناتها **(حامد وفريد، 2013)** الأساسية التالية:

إنتاجية المحصول

سواء كانت الإنتاجية للناتج الرئيسي أو الثانوي وهي تعكس برامج التوسع الرأسي المختلفة سواء تعلقت بتكنولوجيا الإنتاج أو مجموعة التوصيات البحثية او السياسات السعرية، كما تشير إلى قدرة السياسات الزراعية في حدوث تغيير مرجب في متوسط الإنتاج للوحدة المساحية وبالتالي زيادة الإنتاج الكلي من المحصول.

إجمالي الإيراد الفدانى

وهو يعكس عوائد المحصول من العملية الإنتاجية، وتقيم هذه العوائد بأسعار السوق (التقييم المالي)، ثم بالأسعار الاقتصادية (أسعار الظل) والتي تعكس قيمة السلعة في الأسواق العالمية، ويتم تقديرها من خلال أسعار التصدير أو الإستيراد المعدلة وتكلفة النقل والهوامش التسويقية الأخرى، ووضع السعرين المحلي والظلي في مصفوفة واحدة يشير إلى سياستين أحدهما تعتمد علي تقييم السلعة المحلية بغض النظر عن وضعها في التجارة الخارجية، والأخرى توضح القيمة الحقيقية للسلعة في ظل المنافسة الكاملة، والفرق بين السعر المحلي والسعر الظلي يعكس مدي التدخل الحكومي في إنتاج السلعة، ويعكس حافز المنتج سواء سلبي او ايجابي في زيادة الإنتاج، فعندما يزيد السعر العالمي عن السعر المحلي فيدلل ذلك علي وجود ضرائب ضمنية علي المنتج، والعكس (أي زيادة السعر المحلي عن السعر العالمي) يشير إلي دعم المنتج.

ولتقدير السعر العالمي المكافئ عند باب المزرعة أو مكان المشروع

تعتبر أسعار الحدود والأسعار الظلية مرادف للقيمة الاقتصادية للوحدة من السلعة في حالة افتراض سيادة سوق المنافسة الكاملة في السوق موضع الدراسة، ويمكن تقدير كيفية حساب السعر العالمي عند باب المزرعة أو مكان المشروع سواء كانت الدولة مستوردة للسلعة أو مصدرة لها.

سعر الحدود = (السعر العالمي بالعملة الأجنبية x سعر الصرف للعملة الوطنية) – الضرائب بالأسعار المحلية + الدعم بالأسعار المحلية – تكاليف التداول من الميناء إلي السوق المحلي – تكاليف النقل والتخزين والتسويق.

أما سعر الصرف الظلي Shadow Exchange Rate (SER)

نظرا لعدم توفر البيانات أو المعلومات الموثقة عن حجم تعاملات الإقتصاد غير الرسمية في مصر

(**Omran, 1997**) فإن سعر الصرف الظلي يعرف علي أنه النسبة بين قيمة الصادرات والواردات المسعرة بالعملة المحلية علي قيمتها بالأسعار العالمية ويمكن تقدير سعر الصرف الظلي من خلال حساب العلاوة علي سعر الصرف كالتالي:

$$FXP = [PL*(I+ID+E+ES)/(I+E)] + [PI\times (IMR/OER)$$

حيث :

FXP= العلاوة علي سعر الصرف Foreign exchange premium

PL= نسبة التعاملات القانونية Proportional legal

I= الواردات Import

ID= الرسوم الجمركية Import duties

E= الصادرات Export

PI= نسبة التعاملات غير القانونية Proportion informal

IMR= سعر الصرف غير الرسمي Informal exchange rate

OER= سعر الصرف الرسمي Official exchange rate

ولكن نظرا لعدم توفر البيانات والمعلومات عن التعاملات غير القانونية في النقد الأجنبي وسعر الصرف غير الرسمي فإنه يتم إفتراض

PL= نسبة التعاملات القانونية Proportional legal =1

PI= نسبة التعاملات غير القانونية Proportion informal = صفر

لذا يستخدم النموذج المعدل لتقدير العلاوة علي سعر الصرف كالتالي:

العلاوة علي سعر الصرف = (نسبة التعاملات القانونية × (الواردات + الرسوم الجمركية + الصادرات + دعم الصادرات)/ (الواردات + الصادرات)

ويقدر سعر الصرف الظلي كالتالي:

$$SER = (1 + FXP) \times OER$$

حيث:

SER= سعر الصرف الظلي Shadow exchange rate

FXP= نسبة الحافز Foreign exchange premium

OER= سعر الصرف الرسمي Official exchange rate

تكلفة مستلزمات الإنتاج

هي تكلفة عوامل الإنتاج التي يمكن تداولها داخليا وخارجيا، وهي الجانب المؤثر في حساب القيم المضافة للمحصول، وتقيم مرة بسعر السوق ومرة أخري بسعر الحدود (سعر الظل) وزيادة قيمة مستلزمات الإنتاج بسعر الحدود عن قيمتها بسعر السوق يعني وجود دعم المنتج، والعكس يعني وجود ضريبة ضمنية علي المنتج.

تكلفة الموارد المحلية

أي عوامل الإنتاج التي لا تتداول تجاريا مثل الأرض والعمل ورأس المال، ولا يمكن نقلها إلى دول أخري وغالبا ما يكون سعر السوق هو نفسه سعر الظل أو الحدود لهذه العناصر.

جملة التكاليف الإنتاجية

هي إجمالي تكاليف مستلزمات الإنتاج والموارد المحلية وتقدر مرة بأسعار السوق السائدة بالمجتمع وتقدر أيضا بأسعار الظل.

صافي العائد

هو الفرق بين مجمل عوائد الإنتاج والتكاليف الإنتاجية وتقدر أيضًا بأسعار السوق وأسعار الحدود.

الصف الأول من المصفوفة بجدول 2 يصف العائد والتكاليف (للمدخلات التجارية وغير التجارية) والربح مقوماً بالأسعار الخاصة. الأسعار الخاصة أحياناً تسمى الأسعار المالية، أو أسعار السوق أو الأسعار الفعلية، ومن هنا فإن العائد الخاص (A) هو العائد الفعلى أو قيمة الإنتاج مقاس بأسعار السوق المزرعية. وتكاليف الإنتاج (C and B) هي التكاليف الفعلية للموناد الخام والعمل والأرض، والتكاليف أيضاً مقاسة بأسعار السوق المزرعية المقارنه لكل المدخلات. والربح الخاص (D) هو ببساطة الفرق بين العائد الخاص والتكاليف الخاصة (D=A- (B+C.

وتعريف العناصر الأربعة فى الصف الثانى يكون مشابها للعناصر المقابلة فى الصف الأول، باستثناء إنها محسوبة بالأسعار الاجتماعية. والأسعار الإجتماعية هى ليست الأسعار الخاصة إذا ما وجدت تشوهات سوقية. والأسعار الإجتماعية هى عادة تكاليف الفرص البديلة للمدخلات أو أسعار المساواه لها. والأسعار الإجتماعية تسمى الأسعار الإقتصادية أو أسعار الكفاءة أو أسعار الظل، والفرق الأساسى بين الأسعار الخاصة والإجتماعية هو أن السعر الخاص يشاهد فى السوق المحلى لكن السعر الإجتماعى لا يمكن مشاهدته، والعناصر فى الصف الثالث توضح الفرق بين العناصر المتقابلة فى الصفين الأول والثانى، وهكذا فإن الصف الثالث فى المصفوفة يقيس الإختلاف بين التقييم الخاص والتقييم الإجتماعى، فإذا لم يوجد أى فشل سوقى، أذن كل الإختلافات بين الأسعار

جدول 2. مصفوفة تحليل السياسة

	Revenues	Costs		Profits
		Tradable inputs	Domestic factors	
Private Prices	A	B	C	D
Social Prices	E	F	G	H
Divergences	I	J	K	L

Source: Eric and Scott (1989).

الربح الخاص : D=A- (B + C)
تحويل المخرجات : I = A - E
تحويل المدخلات غير التجارية : K=C -G
الربح الإجتماعى: H=E – (F+ G)
تحويل المدخلات التجارية : J=B - F
صافى التحويلات : L= (D - H) =(I –J- K)

الخاصة والأسعار الاجتماعية لكل من المدخلات التجارية وغير التجارية تكون راجعة إلى تشوهات السياسة الزراعية. وفى ظل مصفوفة تحليل سياسة محددة، فإن عناصر الصف الثالث، والعمود الرابع يكون لها تفسير اقتصادى معين وهذا يتطلب المزيد من المناقشة.

الأرباح الخاصة D= (A- C – B)

الأرباح الخاصة تقيس الأربحية الخاصة التى يحصل عليها المنتج فى مقابل إنتاج المحصول. ويعرف على أنه الفرق بين العوائد (A) والتكاليف (B + C). وبصفة عامة (إذا كانت (D) موجبة، فإن المحصول يكون مربح للمنتج ويؤدى ذلك إلى المزيد من التوسع المستقبلى للنشاط حتى مع وجود بعض القيود. أما إذا كانت D سالبة، فإن هذا يعنى أن المنتجين يواجهون خسارة، ومن ثم يمكن التوقع بخروجهم من هذا النشاط، حتى لو حدث تغيرات أدت إلى زيادة الأرباح لتساوى على الأقل المستوى الطبيعى، بمعنى D= 0 .

الأرباح الإجتماعية H=E –F- G

الأرباح الإجتماعية تقيس الربحية الإجتماعية من محصول معين وهى الفرق بين العوائد (E) والتكاليف (F + G). وبسبب إختلاف الأسعار الخاصة والإجتماعية، فان الربحية الإجتماعية لا تعتبر الوجه الآخر للربحية الخاصة. فإذا كان المحصول مدعم من قبل الحكومة، فإن المنتج سوف يحصل على أرباح خاصة، لكى يمكن أن يحقق خسارة صافية من وجهة نظر المجتمع. أما فى حالة المحاصيل التى تفرض عليها ضريبة إنتاج، فان المحصول يكون مربحا من وجهة نظر المجتمع لكنه يكون غير مربح للمنتج بسبب تدنى الأسعار التى يحصل عليها المنتج. وبصفة عامة، فإذا كانت (H) موجبة، فمن المرغوب فيه إنتاج المحصول من وجهة نظر الدولة. وفى المقابل إذا كانت (H) سالبة، فإن الدولة ستكون فى وضع أفضل فى حالة عدم إنتاج المحصول. وفى هذه الحالة، فإن الموارد المستخدمة فى إنتاج هذا المحصول يجب أن تستخدم فى إنتاج محصول آخر وبطريقة أكثر ربحية.

تحويل المخرجات I = A –E

تحويل المخرجات (I) يقيس الإختلاف من العائد الخاص (A) والعائد الإجتماعى (E). وهو يقيس مدى وجود تشوهات فى سوق السلعة بسبب السياسة الحكومية. فإذا كان (I) موجب، فإن ذلك يعنى ان الأسعار الخاصة أعلى من الأسعار الإجتماعية وهذا يعنى وجود دعم يمنح لإنتاج المحصول. وهذا يعنى أن الحكومة تشترى الإنتاج بأسعار أعلى من أسعارها العالمية. وقيمة الفرق تحول من خزينة الدولة إلى منتجى المحصول، وفى المقابل إذا كانت (I) سالبة، فهذا يعنى أن الأسعار الخاصة أقل من الأسعار الإجتماعية للمحصول، وذلك بسبب فرض ضرائب إنتاج على المنتجين. وبطريقة أخرى، فإن الحكومة تشترى الإنتاج بأسعار أقل من أسعارها فى السوق العالمى. والضريبة فى هذه الحالة هى تحويلات من المنتجين إلى خزينة الدولة.

تحويلات المدخلات التجارية J = B - F

تحويلات المدخلات التجارية (J) تقيس الإختلاف بين التكاليف الخاصة والإجتماعية للمدخلات التجارية، بطريقة أخرى، أى إنها تقيس التحويلات من المنتجين إلى المجتمع (المستهلكين) لشراء هذه المدخلات، فإذا كانت (J) موجبة، فأن التكاليف الخاصة للمدخلات التجارية والتى يدفعها المنتجين تفوق مثيلاتها الإجتماعية، وهذا يعنى أن الحكومة تفرض ضرائب على أسعار المدخلات التجارية التى يستخدمها المنتجين، والأثر الصافى هو أن الأسعار التى يدفعها المزارعين تكون أكبر من الأسعار العالمية، أما إذا كانت (J) سالبة، فإن التكاليف الخاصة للمدخلات التجارية تكون أقل من التكاليف الإجتماعية، وهذا يعنى أن الحكومة تدعم تكاليف هذه المدخلات، وأن هذه المدخلات تباع فى السوق المحلى بأسعار أقل من أسعارها العالمية.

تحويلات المدخلات غير التجارية K = C –G

تحويلات العناصر المحلية (K) تقيس الإختلاف بين التكاليف الخاصة للعناصر المحلية وتكلفتها الإجتماعية. القيمة الموجبة لـ (K) تعنى أن المزارعين يدفعون أكثر من تكلفة الفرصة البديلة للمدخلات غير التجارية. أما القيمة السالبة لـ (K) فتعنى أن المزارعين يدفعون أقل من تكلفة الفرصة البديلة للمدخلات غير التجارية. والحكومة تستطيع التأثير على أسعار العناصر مثل رأس المال والأرض . فعندما تدعم الحكومة عناصر الإنتاج فإن تكلفتها الخاصة سوف تقل عن تكلفتها الاجتماعية وتصبح قيمة K فى هذه الحالة سالبة. أما إذا فرضت الحكومة ضرائب عليها، فإن قيمة K سوف تصبح موجبة.

صافى التحويلات L =(D – H) =(I – J – K)

صافى التحويلات (L) يقيس الإختلاف بين الربح الخاص (D) والربح الإجتماعى (H). بطريقة أخرى، يقيس مدى الإختلالات فى الأربحية. وهى يعكس الأثر الصافى للإختلالات التى تحدث فى كل من أسواق المدخلات والمخرجات، فالقيمة الموجبة لـ (L) تشير إلى أن نظام الإنتاج يكون أكثر ربحية فى حالة وجود التشوهات فى السياسة عنها فى حالة عدم وجودها،وهذا يعنى أن الأثر الكلى لكل السياسات على أسعار المدخلات والمخرجات يفضله المزارعين،أما القيمة السالبة لـ (L) فتعنى أن نظام الإنتاج يكون أقل ربحية فى حالة وجود التشوهات فى السياسة عنها فى حالة عدم وجودها، أى أن الأثر الكلى لكل السياسات على أسعار المدخلات والمخرجات يكون في غير صالح المزارعين.

وباستخدام مصفوفة تحليل السياسات الزراعية **(Isabelle, 1990)** يتم دراسة المقاييس التالية:

مقاييس معاملات الحماية

هي نسب قياسية تعكس درجة التشوهات السعرية وهى تحسب لمقارنة الربحية والكفاءة للمحاصيل المختلفة. وهذه النسب تسهل المقارنة بين الأنشطة، وبصفة خاصة عندما تكون العملية الأنتاجية والمخرجات غير متماثلة، وهذه النسب يمكن إستخدامها أيضا فى ترتيب البدائل وفقا لأهداف سياسية مختلفة، ويمكن حساب عدد من معاملات الحماية من مصفوفة تحليل السياسة القياسية، وأهم معاملات الحماية المستخدمة هى معامل الحماية الإسمى (NPC) معامل الحماية الفعال (EPC).

معامل الحماية الإسمى (NPC) Nominal Protection Coefficient

يعكس معامل الحماية الإسمي **(بحيري، 2017)** مدي تقارب أو بعد الأسعار المحلية عن مثيلتها العالمية، كما يقيس مدي تحمل الدولة لعبء دعم المحصول أو فرض ضرائب غير مباشرة علي المنتجين فإذا كان NPC أكبر من 1، فهذا يعنى ان الأسعار الخاصة تفوق مثيلاتها عند الحدود لسلعة معينة وهذا يعنى وجود دعم ضمنى للمزارعين، أما إذا كان NPC أقل من 1 فهذا يعنى أن الأسعار الخاصة أقل من أسعار الحدود وأن هناك ضرائب ضمنية مفروضة على المزارعين،أما إذا كان NPC =1، فهذا يعنى غياب التدخل الحكومة فى سوق السلعة أو إن النظام الحالى للتدخل الحكومة ينتج عنه آثار موجبة مساوية تماما للآثار السالبة.

ويقدر NPC على أنه نسبه سعر السوق المحلى إلى سعر الحدود لسلعة معينة. وفى هيكل مصفوفة تحليل السياسة، فإنه يساوى نسبة العائد الخاص إلى العائد الاجتماعى.

$$\text{معامل الحماية الإسمى} = \frac{\text{العائد مقاس بالأسعار المحلية}}{\text{العائد مقاس بالأسعار الإجتماعية}}$$

معاملات الحماية الإسمية للمدخلات التجارية (NPI) Nominal Protection Inputs

يعرف NPI على أنه نسبة تكاليف المدخلات التجارية مقاسه بأسعار السوق المحلية إلى أسعار الحدود لها. وفى مصفوفة تحليل السياسة، فإن هذه النسبة تساوى التكاليف الخاصة للمدخلات التجارية على تكلفتها الإجتماعية، والهدف من حساب NPI هو قياس الاختلافات الفعلية أو التشوهات بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية للمدخلات التجارية.

$$NPI = \frac{\text{قيمة المدخلات التجارية بالأسعار الخاصة}}{\text{قيمة المدخلات التجارية بالأسعار الاجتماعية}}$$

فإذا كان NPI أكبر من 1، فان هذا يعنى وجود ضرائب على المزارعين، أى إن تكلفة المدخلات التجارية فى ظل النظام الراهن تفوق تكلفتها فى حالة التجارة الحرة. أما إذا كان NPI أقل من 1، فإن هذا يعنى أن المزارعين يحصلون على دعم عند شراء المدخلات التجارية. أما إذا كان NPI يساوى 1، فإن تدخل الحكومة يكون محايدا أو أن الآثار الحكومية السالبة والموجبة تلاشى بعضها البعض.

معامل الحماية الفعال Effective Protection (EPC) Coefficient

يقيس EPC الآثار المجمعة للسياسات (أو التدخل) على المخرجات التجارية وأيضا أسواق المدخلات التجارية. ويعرف EPC على أنه نسبة القيمة المضافة مقاسه بالأسعار الخاصة إلى القيمة المضافة مقاسه بالأسعار الاجتماعية.

$$NPC = \frac{\text{القيمة المضافة بالأسعار الخاصة}}{\text{القيمة المضافة بالأسعار الاجتماعية}}$$

وتقدر القيمة المضافة بسعر السوق (الأسعار الخاصة) = الإيراد بالأسعار الخاصة - التكاليف المتاجر فيها بالأسعار الخاصة.

القيمة المضافة بالسعر الاجتماعي = الإيراد بالأسعار الإجتماعية – التكاليف المتاجر فيها بالأسعار الاجتماعية.

فإذا كان EPC أكبر من 1، فهذا يعنى أن الأثر الكلى للسياسة الحالية يتبعه حافز منجب صافى (دعم) لإنتاج السلعة. أما إذا كان EPC أقل من 1، فهذا يعنى ان الأثر الكلى للسياسة الحالية يتبعه حافز سالب صافى (ضرائب) لإنتاج السلعة. أما إذا كان EPC=1، فإن هذا يعنى عدم وجنود تدخل أو إن الإثر الصافى للسياسات المختلفة على أسناق المخرجات والمدخلات التجارية يكنن محايد على القيمة المضافة.

مقاييس الميزة المقارنة (النسبية)

نفس مجمنعة البيانات المستخدمة فى تقدير معاملات الحماية أيضا تستخدم فى تقدير الميزة المقارنة لمحصنل معين فى إقليم معين. وتكلفة المنارد المحلية (DRC) Domestic Resources Cost هى نسبة المنافع الاجتماعية الى التكاليف الاجتماعية والتى تساعد فى تحديد كفاءة الإنتاج المحلى بالنسبة للسنق العالمى. بطريقة أخرى، فهى مقياس للكفاءة الإقتصادية أو الميزة المقارنة فى الصنرة الدولية، والـ DRC هى نسبة تكاليف عناصر الإنتاج المحلية المطلنبة لإنتاج منتج معين مقنما بالأسعار الإجتماعية إلى القيمة المضافة الناتجة عن استخدام نفس كمية المنارد ومقاسه بالأسعار الاجتماعية، وبالتالي فإن تكلفة المنارد المحلية هى تكلفة الفرصة البديلة للمنارد المحلية اللازمة لإنتاج منتج معين، بينما المنافع هى القيمة المضافة الناتجة عن المنارد ومقاسة بالأسعار الاجتماعية.

$$DRC = \frac{\text{تكلفة العنصر المحلى بالأسعار الاجتماعية}}{\text{القيمة المضافة مقاسه بالأسعار الاجتماعية}}$$

فإذا كانت DRC أصغر من النناحد، فهذا يعنى أن تكلفة العنصر المحلى أقل من المنافع الاجتماعية الناجمة عن المنارد المحلية. وفى هذه الحالة، فإن الدولة تتمتع بميزة مقارنة فى إنتاج السلعة حيث أن المنافع من إستيراد السلعة تكنن أكبر من تكلفتها أو يكنن من المرغنب اجتماعيا التنسع فى إنتاجها محليا، أما إذا كانت DRC أكبر من 1، فهذا يعنى ان تكلفة الفرصة البديلة للعناصر المحلية اللازمة لإنتاج سلعة معينة تكنن أكبر من القيمة الإجتماعية للقيمة المضافة المتنلدة من هذه العناصر، أى أن الدولة لا تتمتع بميزة مقارنة فى إنتاج السلعة، والدولة سنف تكنن فى وضع أفضل إذا ما انتقلت من إنتاج هذه السلعة إلى إنتاج سلع اخرى. وفى حالة إنتاج سلع تصديرية، فإن الكفاءة الاقتصادية يمكن أن تتحسن بإعادة تنزيع المنارد إلى سلع أخرى أكثر ربحية،أما إذا كانت =1 DRC ، فهذا يعنى وجنود حالة التعادل أو المساواة، أى أن منطقة أو تنزيع المنارد المحلية المنتجة وصلت إلى الحالة المثلى، وأن إعادة منطقة المنارد المحلية سنف يقلل من رفاهية المجتمع، وتعد هذه المعاملات ذات أهمية بالغة لمحلل السياسة لفحص كل من الكفاءة النسبية ، وإمكانيات النمن لمعظم الأنشطة الإنتاجية، فهي تساعد علي تحديد أفضل الأنشطة الإنتاجية، وحجمها سناء علي مستنى المنتج او مستنى الدولة.

النتائج والمناقشة

التحليل المالي والاقتصادي لبنود تكاليف إنتاج الفدان للمحاصيل موضع الدراسة

فقد تم حساب التحليل المالي (**البهنساوي، 2015**) لمتنسط بنند تكاليف إنتاج الفدان لمحصنلي البصل والطماطم بالأسعار الزراعية المحلية لهذين المحصنلين خلال الفترة (2007-2014)، مقارنة بالتقييم الاقتصادي لمتنسط بنند تكاليف إنتاج الفدان والمحسنب بأسعار الحدود لهذين المحصنلين خلال فترة الدراسة، مع العلم انه تم تقسيم تلك الفترة إلى فترتين: الفترة الأولى (2007-2010) والفترة الثانية (2011-2014) لمتابعة التطنر الذي حدث في السياسات السعرية المتبعة قبل وبعد ثنرة 25 يناير، كما يلي:

تكلفة المورد المحلي

أجور العمال

يتضح من بيانات جدول 3 أن التقييم المالي لبند أجنر العمال المستخدمة في إنتاج محصنلي البصل والطماطم يفنق التقييم الإقتصادي لأجنر العمال لإنتاج هذين المحصنلين، حيث بلغت القيمة المالية لأجنر العمال خلال الفترة الأولى (2007-2010) حنالي 747.75 و 2812.25 جنيه علي الترتيب بينما بلغ متنسط القيمة الإقتصادية لنفس الفترة 373.88 و 1406.13جنية علي الترتيب، بينما بلغت القيمة المالية لأجنر العمال خلال الفترة الثانية (2010-2011) حنالي 918.5 و3765.25 جنيه على الترتيب، في حين بلغ متنسط القيمة الإقتصادية لنفس الفترة 459.25 و1882.63 جنيه على الترتيب، أي أن قيمة أجنر العمال الزراعيين للمحصنلين منضنع الدراسة بالأسعار المحلية أعلي من تلك الأجنر المحسنبة بالأسعار العالمية.

أجور الآلات

يتضح من بيانات جدول 3 أن التقييم الإقتصادي لبند أجنر الآلات المستخدمة في إنتاج محصنلي البصل والطماطم يفنق التقييم المالي لأجنر الآلات لإنتاج هذين المحصنلين، حيث بلغت القيمة المالية لأجنر الالات خلال الفترة الأولى (2007-2010) حنالي 241.5 و 1225.5 جنيه

جدول 3. التقييم المالي والاقتصادي لبنود تكاليف انتاج الفدان لمحصولي البصل والطماطمشي مصر بالجنية خلال الفترة الأولي (2007-2010) والفترة الثانية (2011-2014)

البند	الفترة الأولي (2007-2010)		الفترة الثانية (2011-2014)	
	التقييم المالي	التقييم الاقتصادي*	التقييم المالي	التقييم الاقتصادي*
		محصول البصل		
أجور عمال	747.75	373.875	918.5	459.25
أجور حيوانات	6	6	0	0
أجور الألات	241.5	279.8985	393	455.487
مصاريف عموميه	191.25	191.25	229.5	229.5
الإيجار	834.25	834.25	998	998
ثمن السماد البلدى	70	70	57.75	57.75
مجمل التكاليف غير المتاجر بها	2090.75	1755.274	2596.75	2199.987
ثمن التقاوى	474.75	545.48775	546.75	628.21575
ثمن السماد الكيماوى	429	686.4	470.5	752.8
ثمن المبيدات	155.75	307.762	142.5	281.58
مجمل تكاليف المتاجر بها	1059.5	1539.65	1159.75	1662.596
مجمل تكلفة الموارد المحلية	3150.25	3294.923	3756.5	3862.583
		محصول الطماطم		
أجور عمال	2812.25	1406.125	3765.25	1882.625
أجور حيوانات	0.25	0.25	0	0
أجور الألات	1225.5	1420.3545	1487.5	1724.0125
مصاريف عموميه	722.75	722.75	873.75	873.75
الإيجار	2910.75	2910.75	3825.25	3825.25
ثمن السماد البلدى	385.5	385.5	496.75	496.75
مجمل التكاليف غير المتاجر بها	8057	6845.7295	10448.5	8802.388
ثمن التقاوى	916.5	1053.0585	1173.25	1348.0643
ثمن السماد الكيماوى	1423	2276.8	1722.5	2756
ثمن المبيدات	548.25	1083.342	644.25	1273.038
مجمل تكاليف المتاجر بها	2887.75	4413.2005	3540	5377.102
مجمل تكلفة الموارد المحلية	10944.75	11258.93	13988.5	14179.49

* تم حساب القيمة الاقتصادية باستخدام معاملات التحزيل للبنك الدولي بعد سياسة التحرر الاقتصادي الآتية : 1.149 للتقاوي – 1.6 للسماد الكيماوي - 1.976 للمبيدات – 0.5 لعنصر العمل البشري – 1.159 للعمل الآلي.

المصدر:

1- جمعت وحسبت من بيانات وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئن الاقتصادية، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، نشرة الاقتصاد الزراعي، أعداد مختلفة .

2- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة التجارة الخارجية ، اعداد متفرقة.

على الترتيب بينما بلغ متوسط القيمة الاقتصادية لنفس الفترة 279.89 و 1420.35جنيه علي الترتيب، بينما بلغت القيمة المالية لأجزر الآلات خلال الفترة الثانية (2011-2014) حوالي 393 و1487.5 جنيه على الترتيب، في حين بلغ متوسط القيمة الاقتصادية لنفس الفترة 455.49 و1724.01 جنيه علي الترتيب، أي أن قيمة أجزر الآلات للمحصولين موضوع الدراسة بالأسعار العالمية أعلي من تلك الأجزر المحسوبة بالأسعار المحلية.

تكاليف مستلزمات الإنتاج

يتبين من البيانات الواردة بجدول 3 أن التقييم المالي لمتوسط تكاليف مستلزمات الإنتاج لمحصولي البصل والطماطم من أسمدة كيماوية ومبيدات وتقاوي خلال الفترة الأولى (2007-2010) كانت أقل من نظيرتها المحسوبة بالتقييم الإقتصادي لهذين المحصولين خلال نفس الفترة حيث بلغت القيمة المالية لمستلزمات إنتاج البصل والطماطم بالأسعار المحلية حوالي 1059.5 و 2887.75 جنيه علي الترتيب، بينما بلغت القيمة الاقتصادية لها حوالي 1539.65 و 4413.2 جنيه علي الترتيب، بينما بلغت القيمة المالية لمستلزمات إنتاج البصل والطماطم بالأسعار المحلية خلال الفترة الثانية (2011-2014) حوالي 1159.75 و 3540 جنيه علي الترتيب، في حين بلغت القيمة الاقتصادية لها خلال نفس الفترة حوالي 1662.59 و 5377.1 جنيه علي الترتيب حيث يلاحظ ان الأسعار المحلية لتلك المستلزمات أقل من نظيرتها العالمية.

الأمر الذي يشير إلي تحمل الدولة لعبء قليل من دعم مستلزمات إنتاج تلك المحاصيل في بعض سنوات الفترة المشار إليها وذلك لتشجيع الإستمرار في زراعتها والتوسع في إنتاجها، فلما كانت الأسمدة من مستلزمات الإنتاج الهامة والضرورية للإنتاج الزراعي والتي يحتاجها النبات في مواعيد محددة فعدم توفرها يكون له أثر مباشر وكبير علي الإنتاج، الأمر الذي يتطلب توفير جميع الأسمدة للمزارعين بالمعدلات التي تتناسب مع الإحتياجات الفعلية للمحاصيل المختلفة وفي الوقت المناسب وبالأسعار التي تقترب من تكلفتها الحقيقية دون الأخذ في الإعتبار التغيرات التي تطرأ علي الأسعار العالمية وذلك سوف يعمل علي زيادة الإنتاجية الفدانية من المحاصيل الرئيسية.

التحليل المالي والاقتصادي لعوائد إنتاج الفدان للمحاصيل موضع الدراسة

توضح البيانات المبينة في جدول 4 التقييم المالي لمتوسط العوائد الكلية لإنتاج محصولي البصل والطماطم خلال الفترة الأولي (2007-2010) والفترة الثانية (2011-2014) والمقدرة بالأسعار المزرعية لهذين المحصولين مقارنة بالتقييم الاقتصادي للعوائد الكلية المحسوبة بأسعار الحدود لنفس المحصولين خلال الفترتين الأولى والثانية، وقد أوضحت نتائج التقييم أن العوائد المالية كانت اقل من العوائد الاقتصادية للمحصولين محل الدراسة وفي الفترة الأولي (2007-2010) بلغت العوائد المالية لمحصولي البصل والطماطم حوالي 9261.6 و118488.2 جنيه علي الترتيب بينما بلغ متوسط العوائد الاقتصادية خلال نفس الفترة 22977.4 و259959.4 جنيه/فدان لمحصولي البصل والطماطم علي الترتيب، بينما في الفترة الثانية (2011-2014) بلغت العوائد المالية لمحصولي البصل والطماطم حوالي 12961.7 و 204431.8 جنيه/ فدان على الترتيب، في حين بلغ متوسط العوائد الاقتصادية خلال نفس الفترة 50315.7 و292377.2 جنيه/فدان لمحصولي البصل والطماطم علي الترتيب وهذا يوضح أن منتجي هذين المحصولين قد تحملوا ضريبة ضمنية تتمثل في الفروق بين القيمة الاقتصادية والقيمة المالية لإنتاجهم هذين المحصولين خلال الفترتين الأولي والثانية.

نتائج مصفوفة تحليل السياسات الزراعية لمحصولي البصل والطماطم خلال الفترتين الأولى (2007-2010) والثانية (2011-2014)

يلاحظ من بيانات جدول 5 أن إجمالي الإيرادات المالية المحققة لمحصول البصل كمتوسط للفترة الاولي 2007-2010 تقدر بحوالي 9291.6 جنيه وهي تقل عن القيمة الاقتصادية المقومة لتلك الإيرادات بأسعار الحدود بحوالي 59.6% حيث بلغت القيمة الاقتصادية لتلك الإيرادات حوالي 22977.4 جنيه للفدان، بينما بلغت الإيرادات المالية لنفس المحصول خلال الفترة الثانية (2011-2014) حوالي 12961.7 جنيه للفدان وهي تقل أيضا عن القيمة الاقتصادية المقومة لتلك الإيرادات بأسعار الحدود بحوالي 74.23 % حيث بلغت القيمة الاقتصادية لتلك الإيرادات حوالي 50315.41 جنيه/الفدان، وهو ما يشير إلى أن منتجي هذا المحصول خلال الفترتين الأولي والثانية كانوا يتقاضون سعرا محليا أقل من نظيره بالأسعار العالمية.

أما عن تكلفة مستلزمات الإنتاج المتبادلة تجاريا لمحصول البصل والتي تتمثل في (الأسمدة الكيماوية- المبيدات- التقاوي) خلال الفترة الأولي (2007-2010) فقدرت بحوالي 1059.5 جنيه للفدان وهي تقل عن التكلفة الاقتصادية لتلك المستلزمات بحوالي 31.19% حيث بلغت التكلفة الإقتصادية حوالي 1539.65 جنيه للفدان، في حين أن تكلفة مستلزمات الإنتاج المتبادلة تجاريا لنفس المحصول خلال الفترة الثانية (2011-2014) قدرت بحوالي 1159.75 جنيه للفدان وهي تقل عن التكلفة الاقتصادية لتلك المستلزمات بحوالي 30.24 % حيث بلغت التكلفة الإقتصادية لتلك المستلزمات خلال الفترة الثانية حوالي 1662.6 جنيه للفدان، كما تبين من التحويلات لتلك التكلفة لمحصول البصل أنها سالبة والتي قدرت بنحو 480.15 و502.85 جنيه للفدان خلال الفترتين الأولي والثانية على التوالي، وهذا يعنى أن الحكومة تفرض ضرائب على أسعار المدخلات التجارية التى يستخدمها منتجي هذا المحصول خلال الفترتين الأولي والثانية.

جدول 4. التقييم المالي والاقتصادي لعوائد الإنتاج للفدان لمحصولي البصل والطماطمشي مصر خلال الفترة الأولي (2007- 2010) والفترة الثانية (2011-2014)

	الفترة الاولى (2007-2010)		شترة الثانية (2011-2014)	
	الاسعار المالية	الاسعار الاقتصادية	الاسعار المالية	الاسعار الاقتصادية
	محصول البصل			
متوسط أنتاج الفدان الرئيسى	13.6	13.6	14.675	14.675
سعر المنتج الرئيسى	681	1689.5144	883.25	3428.6478
قيمة المحصول الرئيسى	9261.6	22977.396	12961.69	50315.406
	محصول الطماطم			
متوسط أنتاج الفدان الرئيسى	51.2825	51.2825	50.7275	50.7275
سعر المنتج الرئيسى	2310.5	5069.16436	4030	5763.6832
قيمة المحصول الرئيسى	118488.2	259959.4213	204431.8	292377.24

المصدر :

1- جمعت وحسبت من بيانات وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، نشرة الاقتصاد الزراعي، اعداد مختلفة .

2- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة التجارة الخارجية، اعداد متفرقة.

جدول 5. مصفوفة تحليل السياسة الزراعية لمحصول البصل خلال الفترة الأولى (2007-2010) والفترة الثانية (2011- 2014)

البيان	الايرادات		التكاليف				الارباح	
			عناصر الانتاج المتاجرشيها		موارد محليه (غير متاجرشيها)			
	الفترة الاولي	الفترة الثانية	الفترة الاولي	الفترة الثانية	الفترة الاولي	الفترة الثانية	الفترة الاولي	الفترة الثانية
اسعار ماليه (سعر السوق)	9261.6	12961.69	1059.5	1159.75	2090.75	2596.75	6111.35	9205.194
اسعار اقتصادية (اجتماعية)	22977.4	50315.41	1539.65	1662.596	1755.274	2199.987	19682.47	46452.82
التحويلات	-13715.8	-37353.7	-480.15	-502.846	335.4765	396.763	-13571.1	-37247.6

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات جدولي رقم 3،4.

كذلك قدرت تكلفة المنارد المحلية غير المتبادلة تجاريا لمحصنل البصل خلال الفترة الأولى (2007-2010) بحنالي 2090.75 جنيه للفدان وهي تزيد عن التكلفة الاقتصادية بحنالي 16.05% والتي قدرت بحنالي 1755.27 جنيه للفدان خلال نفس الفترة، بينما قدرت تكلفة المنارد المحلية غير المتبادلة تجاريا لنفس المحصنل خلال الفترة الثانية (2011-2014) بحنالي 2596.8 جنيه للفدان والتي تزيد عن التكلفة الاقتصادية بحنالي 15.28% والتي قدرت بحنالي 2199.99 جنيه للفدان، ولقد كانت تحنيلات المنارد المحلية منجبة بحنالي 335.48 و 396.76 جنيه للفدان خلال الفترتين الاولي والثانية علي الترتيب، وهذه القيمة المنجبة للتحنيلات تعنى ان المزارعين يدفعنن اكثر من تكلفة الفرص البديلة للمدخلات غير التجارية وهن ما يمكن تفسيره نظريا بأن الحكنمة تقنم بفرض ضرائب عليها.

ومن ناحيه أخرى قدر صافي العائد لمحصنل البصل بحنالي 6111.35 جنيه للفدان كمتنسط للفترة الاولي (2007-2010) وهن يقل بحنالي 68.95% عن نظيرة المحسنب بالقيمة الاقتصادية، حيث بلغت القيمة الاقتصادية لصافي العائد الفداني حنالي 19682.5 جنيه للفدان، بينما قدر صافي العائد لنفس المحصنل بحنالي 9205.19 جنيه للفدان كمتنسط للفترة الثانية (2011-2014) والتي تقل عن نظيرتها المحسنبة بالقيمة الاقتصادية بحنالي 80.18%، حيث قدرت القيمة الاقتصادية لصافي العائد الفداني في الفترة الثانية بحنالي 46452.82 جنيه للفدان، وبالتالي كانت التحنيلات لصافي العائد الفداني سالبة لمحصنل البصل والتي قدرت بحنالي 13571.1 و 37247.6 جنيه للفدان خلال الفترتين الأولي والثانية علي الترتيب، وهن ما يؤكد ان منتجي محصنل البصل كانوا يتقاضنن سعرا محليا أقل من نظيره بالأسعار العالمية وبالتالي تحملهم لضريبة ضمنية تتمثل في الفرق بين صافي العائد مقنما بالأسعار المحلية ونظيره مقنما بالأسعار العالمية.

وبالنسبة لمحصنل الطماطم، يتضح من بيانات جدول 6 أن إجمالي الإيرادات المالية المحققة لمحصنل الطماطم كمتنسط للفترة الأولي 2007-2010 تقدر بحنالي 118488.2 جنيه للفدان وهي تقل عن القيمة الإقتصادية المقنمة لتلك الإيرادات بأسعار الحدود بحنالي 54.42 % حيث بلغت القيمة الإقتصادية لتلك الأيرادات حنالي 259959.4 جنية للفدان، بينما بلغت الإيرادات المالية لنفس المحصنل خلال الفترة الثانية (2011-2014) حنالي 204431.8 جنيه للفدان وهي تقل أيضا عن القيمة الاقتصادية المقنمة لتلك الإيرادات بأسعار الحدود بحنالي 30.08% حيث بلغت القيمة الاقتصادية لتلك الإيرادات حنالي 292377.2 جنيه/الفدان، وهن ما يشير إلي أن منتجي هذا المحصنل خلال الفترتين الأولي والثانية كانوا يتقاضنن سعرا محليا أقل من الأسعار العالمية له.

أما عن تكلفة مستلزمات الإنتاج المتبادلة تجاريا لمحصنل الطماطم والتي تتمثل في (الأسمدة الكيماوية - المبيدات - التقاوي) خلال الفترة الأولي (2007-2010) فقدرت بحنالي 2887.75 جنيه للفدان وهي تقل عن التكلفة الاقتصادية لتلك المستلزمات بحنالي 34.57% حيث بلغت التكلفة الاقتصادية حنالي 4413.2 جنية للفدان، في حين ان تكلفة مستلزمات الإنتاج المتبادلة تجاريا لنفس المحصنل خلال الفترة الثانية (2011-2014) قدرت بحنالي 3540 جنيه للفدان وهي تقل عن التكلفة الاقتصادية لتلك المستلزمات بحنالي 34.17% حيث بلغت التكلفة الاقتصادية لتلك المستلزمات خلال الفترة الثانية حنالي 5377.1 جنيه للفدان، كما تبين من التحنيلات لتلك التكلفة لمحصنل الطماطم انها سالبة والتي قدرت بنحن 1525.45 و 1837.1 جنيه للفدان خلال الفترتين الأولي والثانية علي التنالي، وهذا يعنى ان الحكنمة تفرض ضرائب على أسعار المدخلات التجارية التى يستخدمها منتجي هذا المحصنل خلال الفترتين الأولي والثانية.

كذلك قدرت تكلفة المنارد المحلية غير المتبادلة تجاريا لمحصنل الطماطم خلال الفترة الأولي (2007-2010) بحنالي 8057 جنيه للفدان وهي تزيد عن التكلفة الإقتصادية بحنالي 15.03 % والتي قدرت بحنالي 6845.7 جنيه للفدان خلال نفس الفترة ، بينما قدرت تكلفة المنارد المحلية غير المتبادلة تجاريا لنفس المحصنل خلال الفترة الثانية (2011-2014) بحنالي 10448.5 جنيه للفدان والتي تزيد عن التكلفة الاقتصادية بحنالي 15.75% والتي قدرت بحنالي 8802.4 جنيه للفدان، وقد كانت تحنيلات المنارد المحلية منجبة بحنالي 1211.3 و 1646.11 جنيه للفدان خلال الفترتين الأولي والثانية علي الترتيب، وهذه القيمة المنجبة للتحنيلات تعنى أن المزارعين يدفعنن أكثر من تكلفة الفرص البديلة للمدخلات غير التجارية وتقنم الحكنمة بفرض ضرائب عليها.

قدر صافي العائد لمحصنل الطماطم بحنالي 107543.5 جنيه للفدان كمتنسط للفترة الأولي (2007-2010) وهن يقل بحنالي 55.21% عن نظيرة المحسنب بالقيمة الاقتصادية، حيث بلغت القيمة الاقتصادية لصافي العائد الفداني حنالي 248700.5 جنيه للفدان ، بينما قدر صافي العائد لنفس المحصنل بحنالي 190443.3 جنيه للفدان كمتنسط للفترة الثانية (2011-2014) والتي تقل عن نظيرتها المحسنبة بالقيمة الاقتصادية بحنالي 31.54%، حيث قدرت القيمة الاقتصادية لصافي العائد الفداني في الفترة الثانية بحنالي 278197.7 جنيه للفدان، وبالتالي فقد كانت التحنيلات لصافي العائد الفداني سالبة لمحصنل البصل والتي قدرت بحنالي 141157.03 و 87754.4 جنيه للفدان خلال الفترتين الأولي والثانية علي الترتيب، وهن ما يؤكد ان منتجي محصنل الطماطم كانوا يتقاضنن سعرا محليا أقل من الأسعار العالمية له وبالتالي تحملهم لضريبة ضمنية تتمثل في الفرق بين صافي العائد مقنما بالأسعار المحلية ونظيره مقنما بالأسعار العالمية.

جدول 6. مصفوفة تحليل السياسة الزراعية لمحصول الطماطم خلال الفترة الأولى (2007-2010) والفترة الثانية (2011- 2014)

البيان	الايرادات		التكاليف				الارباح	
			عناصر الانتاج المتاجرشيها		موارد محليه (غير متاجرشيها)			
	الفترة الاولي	الفترة الثانية	الفترة الاولي	الفترة الثانية	الفترة الاولي	الفترة الثانية	الفترة الاولي	الفترة الثانية
اسعار ماليه (سعر السوق)	118488.2	204431.8	2887.75	3540	8057	10448.5	107543.4663	190443.325
اسعار اقتصادية (اجتماعية)	259959.4	292377.2	4413.201	5377.102	6845.73	8802.39	248700.4913	278197.7482
التحويلات	-141471	-87945.4	-1525.451	-1837.102	1211.27	1646.11	-141157.025	-87754.4232

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات جدولي رقم 3،4.

نتائج أثر السياسة الزراعية باستخدام مصفوفة تحليل السياسات الزراعية لمحصولي البصل والطماطم

تنضح بيانات جدول 7 نتائج قياس كل من معامل الحماية الإسمي للمنتج، ومعامل الحماية الفعال، ومعامل تكلفة المنارد المحلية لكل من محصنلي البصل والطماطم خلال الفترتين الأولي والثانية

بالنسبة لمحصول البصل

معامل الحماية الإسمي

يستخدم هذا المعامل لتقدير مدي إنحراف الأسعار المحلية عن الأسعار العالمية، ومن ثم قياس أثر تدخل الحكنمة في السياسة السعرية لحماية الإنتاج المحلي سنواء بدعم المنتج أو بفرض ضرائب غير مباشرة عليه، وذلك من خلال تقدير معامل الحماية الإسمي لمحصنل البصل خلال الفترة الأولي (2007-2010) والفترة الثانية (2011-2014). ويتبين من نتائج جدول 7 أن معامل الحماية الإسمي لمحصنل البصل خلال الفترة الأولي قد بلغ 0.40 ، بينما بلغ في الفترة الثانية حنالي 0.26 مما ينضح عدم وجند سياسة إنتاجية عادلة خلال هاتين الفترتين نظرا لإنخفاض قيمة هذا المعامل عن النواحد الصحيح، أو بمعني آخر إنخفاض أسعار البصل المحلية عن مثيلتها العالمية وبالتالي تحمل المنتجنن ضرائب ضمنية تقدر بحنالي 0.6 و 0.74 خلال الفترتين الأولي والثانية على التنالي نتيجة عدم حصنلهم علي الأسعار الحقيقية لإنتاجهم، أو بمعني آخر أن منتجي البصل يحصلنن 40% و 26% في الفترتين الأولي والثانية علي الترتيب من قيمة إنتاجهم بالأسعار العالمية والتي تصل لحنالي 22977.4 و 50315.4 جنيه للفدان خلال الفترتين الأولي والثانية علي التنالي وهذا يعني ان تلك السياسات التي انتهجت خلال الفترتين الاولي والثانية كانت في غير صالح منتجي البصل بالنسبة لأسعار المنتجات.

معامل الحماية الفعال

أوضحت نتائج القياس لقيمة هذا المعامل أنها تقل عن النواحد الصحيح حيث بلغت في الفترة الأولى (2007-2010) حنالي 0.38 بينما بلغت قيمة هذا المعامل خلال الفترة الثانية (2011-2014) حنالي 0.24، مما يشير إلي وجند ضرائب ضمنية علي منتجي هذا المحصنل، أو بمعني آخر إنخفاض القيمة المضافة لمحصنل البصل بالأسعار المحلية عن مثيلتها العالمية، مما يعني ان هذا المحصنل لم يكن يتمتع بحماية خلال الفترتين الأولي والثانية ، وهذا مؤشر يمكن تفسيره نظريا علي أن الدولة تقنم بفرض ضرائب مباشرة أو غير مباشرة علي منتجي محصنل البصل أو أن الدولة تقنم بدعم ما يتم إستيراده من هذا المحصنل.

معامل تكلفة الموارد المحلية

يتبين من جدول 7 أن قيمة هذا المعامل خلال الفترة الاولي (2007-2010) قد بلغت حنالي 0.08 ، بينما بلغت حنالي 0.05 خلال الفترة الثانية (2011 -2014) وهن ما يعنى ان تكلفة العنصر المحلى اقل من المنافع الاجتماعية الناجمة عن المنارد المحلية. وفى هذه الحالة، فان الدولة تتمتع بميزة مقارنة فى انتاج محصنل البصل حيث ان المنافع من استيراد هذا المحصنل تكنن اكبر من تكلفة انتاجها او يكنن من المرغنب اجتماعيا التنسع فى انتاجها محليا.

بالنسبة لمحصول الطماطم

معامل الحماية الاسمي

يتبين من جدول 7 أن معامل الحماية الإسمي لمحصنل الطماطم خلال الفترة الأولي قد بلغ 0.46 ، بينما بلغ في الفترة الثانية حنالي 0.69 مما ينضح عدم وجند سياسة إنتاجية عادلة خلال هاتين الفترتين نظرا لإنخفاض قيمة هذا المعامل عن النواحد الصحيح، أو بمعني آخر إنخفاض أسعار الطماطم المحلية عن مثيلتها العالمية وبالتالي تحمل المنتجين ضرائب ضمنية تقدر بحنالي 0.54 و 0.31 خلال الفترتين الأولي والثانية علي التنالي نتيجة عدم حصنلهم علي الأسعار الحقيقية لإنتاجهم، أو بمعني آخر ان منتجي الطماطم يحصلنن 46% و 69% في الفترتين الأولي والثانية علي الترتيب من قيمة إنتاجهم

جدول 7. نتائج قياس مصفوفة تحليل السياسة الزراعية لمحصولي البصل والطماطمشي مصر خلال الفترتين الأولي (2007-2010) والثانية (2011-2014).

البيان	البصل		الطماطم	
	الفترة الاولي	الفترة الثانية	الفترة الاولي	الفترة الثانية
معامل الحمايه الاسمي	0.40	0.26	0.46	0.69
معامل الحمايه الفعال	0.38	0.24	0.45	0.69
معامل تكلفة الموارد المحلية (الميزة النسبية)	0.08	0.05	0.03	0.03

المصدر: حسبت من بيانات جداول ارقام 3 و4 و5 و 6.

بالأسعار العالمية والتي تصل لحوالي 259959.4 و292377.2 جنيه خلال الفترتين الأولي والثانية علي التوالي وهذا يعني أن تلك السياسات التي انتهجت خلال الفترتين الأولى والثانية كانت في غير صالح منتجي محصول الطماطم بالنسبة لأسعار المنتجات.

معامل الحماية الفعال

أوضحت نتائج القياس لقيمة هذا المعامل أنها تقل عن الواحد الصحيح حيث بلغت في الفترة الأولى (2007-2010) حوالي 0.45 بينما بلغت قيمة هذا المعامل خلال الفترة الثانية (2011-2014) حوالي 0.7 ، مما يشير الي وجود ضرائب ضمنية علي منتجي هذا المحصول ، وهذا يعني إنخفاض القيمة المضافة لمحصول الطماطم بالأسعار المحلية عن مثيلتها العالمية ، مما يعني ان هذا المحصول لم يكن يتمتع بحماية خلال الفترتين الأولي والثانية ، وهذا مؤشر يمكن تأويله علي أن الدولة تقوم بفرض ضرائب مباشرة أو غير مباشرة علي منتجي محصول الطماطم.

معامل تكلفة الموارد المحلية

تبين من نتائج القياس الموضحة بجدول 7 أن قيمة هذا المعامل خلال الفترة الأولي (2007-2010) قد بلغت حوالي 0.03 ، بينما بلغت حوالي 0.03 خلال الفترة الثانية (2011 -2014) وهو ما يعنى أن تكلفة العنصر المحلى أقل من المنافع الإجتماعية الناجمة عن الموارد المحلية. وفى هذه الحالة، فإن الدولة تتمتع بميزة مقارنة فى إنتاج محصول الطماطم حيث أن المنافع من إستيراد هذا المحصول تكون أكبر من تكلفة انتاجها.

التوصيات

معالجة السلبيات الناشئة عن سياسة التحرر الاقتصادي للأسواق وعناصر الإنتاج المتمثلة في إرتفاع تكاليف الإنتاج وإتاحتها بالأسعار المناسبة لان تلك السياسات المتبعة لا تصب في مصلحة المنتجين فيما يتعلق بأسعار السلع.

الإستفادة من الميزة النسبية في إنتاج المحصولين موضوع الدراسة بزيادة كميات صادراتهم وتحقيق النفاذية إلي الأسواق العالمية والإستجابة إلي طبيعة هذه الأسواق وأذواق المستهلكين.

ضرورة تطوير نظم تسويق المحاصيل بإنشاء مراكز تسويق مجمعة لتساعد الزراع في الحصول علي السعر المناسب، بالإضافة الي توفير مؤسسات التأمين التجاري حتى يستطيع كل منتج تأمين نفسه ضد مخاطر التقلبات السعرية.

ضرورة قيام الحكومة بالرقابة علي الاسواق فيما يتعلق بتوفير الأسمدة بأنواعها المختلفة للمزارعين بالمعدلات التي تتناسب مع الإحتياجات الفعلية للمحاصيل وفي التوقيت المناسب وبأسعار تقترب من تكلفتها الحقيقية دون التأثر بالتغيرات التي تطرأ علي الأسعار العالمية مما يؤدي الي زيادة الإنتاجية الفدانية للمحاصيل.

المراجـــع

البهنساوي، أسامة (2015). دور السياسات الزراعية في توجيه انتاج اهم محاصيل الحبوب الرئيسية في مصر، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، 25 : 4.

بحيري، رانيا حسن (2017). تحليل وتقييم السياسات السعرية الزراعية باستخدام نماذج الحماية والتوازن الجزئي، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الزقازيق، مصر.

جادو، السيد (2017). دراسة تحليلية لمصفوفة تحليل السياسات الزراعية لمحاصيل الحبوب في مصر. المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، 27 : 2.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. نشرة التجارة الخارجية، أعداد متفرقة.

حامد، نيفين وفتحية فريد (2013). تحليل السياسات الزراعية والسعرية لمحصولي الفول السوداني والسمسم في مصر. المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، 23 : 3.

خضر، حمدية موسي (2003). دراسة اقتصادية لكفاءة استخدام الموارد المائية في الزراعة المصرية، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، مصر.

منظمة الأغذية والزراعة. Food and Agriculture Organization.

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي. قطاع الشئون الاقتصادية، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، نشرة الاقتصاد الزراعي، أعداد مختلفة.

Eric, A.M and R.P. Scott (1989). The Policy Analysis Matrix for Agricultural Development. Ithaca, New York, USA.

Isabelle, T. (1990). Agriculture Price Policy, Practioner s Guide to Partial-Equilibrium Analysis, Cornell Univ. Press, Ithaca and London.

Omran, M. (1997). The impact of the liberalization of agricultural input and output prices on the cropping pattern. Ph.D., Fac. Agric., Suez Canal Univ., Egypt.

PRICE POLICY ANALYSIS OF TOMATO AND ONION BY USING PROTECTION MODELS AND AGRICULTURAL POLICY ANALYSIS MATRIX

Shawky A. Emam and Hadil T. Hassanain

Agric. Econ. Dept., Fac. Agric., Zagazig Univ., Egypt

ABSTRACT: Agricultural policies had led to some structural changes in the last few years, to maximize the economic return through the available technical capabilities and economic, local and international challenges. This depended on the convergence of local and international prices for both production and production inputs. Therefore, this research aimed to study the effect of agricultural policy on the production of the most important vegetable crops (onion and tomato) by estimating the measures or coefficients to identify the essence of the price policy adopted by the government whether it is a protection policy or policy of imposing direct or indirect taxes to develop the production and to help policy makers to increase the volume of agricultural exports. The data analysis was based on descriptive and quantitative analysis using averages and growth rates, as well as the estimation of the price policy analysis matrix during the period 2007-2014, which was divided into the first period (2007-2010) and the second period (2011-2014), in order to follow up the changes in agricultural policies and their effect on the studied crops before and after the revolution of 25 January. The most important results were reached as follow : The coefficient of nominal protection of onion during the first period was 0.40, while in the second period was about 0.26 because there is no fair production policy during these two periods, also the value of the effective protection coefficient of onion crop, which is less than the correct one, and reached in the first period (2007-2010) about 0.38, while the value of the coefficient during the second period (2011-2014) was about 0.24, indicating that there are implicit taxes on the producers of this crop. In addition, the value of the domestic resource coefficient (DRC) of local resources for onion crop during the first period (2007-2010) amounted to be about 0.08 and 0.05 during the second period (2011 -2014) which means that the cost of the local component is less than the social benefits of local resources. As for tomato crop, it was found that the nominal protection coefficient during the first period was 0.46, whereas in the second period it reached about 0.7, indicating that there is no fair production policy during these two periods due to the lower value of this coefficient than the correct one. And the producers bear implicit taxes estimated at 0.54 and 0.3 during the first and second period's respectively due to lack of real prices for their crops. Also the value of this effective protection coefficient, which is less than the correct one, and reached in the first period (2007-2010) While the value of this coefficient during the second period (2011-2014) was about 0.7, which indicates that there are implicit taxes on the producers of this crop, in addition, the value of the cost of domestic resources coefficient for tomato crop during the period (2007-2010)was about 0.03, while it was about 0.03 during the second period (2011 -2014), which means that the cost of the local component is less than the social benefits resulting from local resources.

Key words: Policy analysis matrix, protection coefficient, domestic resources costs, private profits, social profits.

المحكمون:

1- أ.د. عبد العظيم محمد مصطفي أستاذ الاقتصاد الزراعي المتفرغ – كلية الزراعة – جامعة الفيوم.

2- أ.د. أحمد شؤاد مشهور أستاذ الاقتصاد الزراعي ووكيل كلية الزراعة لشئون التعليم والطلاب- جامعة الزقازيق.